أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية

(دراسة ميدانية علي البنوك المدرجة بالبورصة المصرية)

رشا أحمد علي إبراهيم

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – المعهد المصري لأكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة .

أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية

(دراسة ميدانية علي البنوك المدرجة بالبورصة المصرية)

رشا أحمد علي ابراهيم

الملخص :

يهدف البحث الي التعرف علي دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة ، كما يهدف البحث إلي قياس أثر الإفصاح عن معلومات الشمول المالي في تعزيز مصداقية التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم تحسين مستوي الإفصاح بالتقارير المالية وجذب المزيد من الاستثمارات في سوق الاوراق المالية ، وللاجابة علي تساؤلات البحث واختبار فروضه استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استبيان وتوزيعها علي عينة البحث المكونة من (المحاسبين والمراجعين - رؤساء الاقسام – المدراء الماليين بالبنوك التجارية بالبيئة المصرية) ، وتم تحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي (spss) ، وتفيد الدراسة الميدانية في تحديد كلا من الآثار الإيجابية للشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومزايا الإفصاح عن معلومات توضح مدي التزام البنك بسياسة الشمول المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم ترشيد القرارات الاستثمارية .

وتوصلت نتائج البحث الي أن تعميم الخدمات المالية علي مختلف شرائح المجتمع سوف يساعد في خلق الظروف اللازمة التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها البيئية والإجتماعية والاقتصادية ، كما توصلت الدراسة الي أهمية الإفصاح عن الشمول المالي في زيادة شفافية الإفصاح والمساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وامداد المستثمرين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ، مما يتضح ضرورة إصدار معيار محاسبي ينظم عملية الإفصاح عن الشمول المالي ويكون ملزماً ، حيث ان هناك إرتباط ايجابي بين تحقيق الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، كما أن هناك ارتباط ايجابي بين الإفصاح عن الشمول المالي وبين شفافية الإفصاح عن الاداء المالي للمؤسسات البنكية ومن ثم التقليل عدم تماثل المعلومات المفصح عنها في سوق الاوراق المالية ، والذي ينعكس بشكل ايجابي علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيزمصداقية التقارير المالية .

الكلمات الدالة : الشمول المالي ، أهداف التنمية المستدامة ، جودة المعلومات المحاسبية ، جودة التقارير المالية .

مدرس المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – المعهد المصري لاكاديمية الاسكندرية للادارة والمحاسبة .

Abstract:

The main objective of the research is to identify the role of financial inclusion in achieving sustainable development objectives . The study also aims at measuring the impact of disclosure of financial inclusion information on the credibility of financial reports, improving the quality of accounting information and attracting more investments in the capital market. In order to answer the research questions and test the hypotheses, the researcher used the descriptive analytical method. A questionnaire was designed and distributed to the research sample composed of (accountants, auditors, heads of departments and financial managers of commercial banks) . It was analyzed using the statistical program (SPSS). The field study identifies both the positive effects of financial inclusion in achieving the goals of sustainable development, , And the advantages of disclosing information that show the Bank's commitment to the policy of financial inclusion in improving the quality of accounting information and then rationalizing investment decisions.

The results found that financial inclusion helps to achieve Objectives of sustainable development , and The results also to the importance of disclosing financial coverage in improving the quality of accounting information and providing investors with the necessary information to make decisions, And recommends the need to issue an accounting standard that regulates the process of disclosure of financial coverage, as there is a positive correlation between financial inclusion and the objectives of sustainable development, as well as there is a positive correlation between the disclosure of financial coverage and financial performance of banking institutions , Which is positively reflected on achieving sustainable development objectives and quality of information in financial reports.

Key words: financial inclusion, sustainable development objectives, quality of accounting information, quality of financial reporting.

القسم الأول : الاطار العام للدراسة

١/١ مشكلة الدراسة

يقصد بالشمول المالي هو اتاحة جميع الخدمات البنكية والفرص ذات النوعية المناسبة لمختلف الفئات ومختلف شرائح ، من خلال تقديم الخدمات المالية التي تتواكب مع احتياجات الفقراء والنساء وجميع الشرائح المستبعدة ، كما ان الشمول المالي يجعل دور البنك لا ينحصر فقط علي تحقيق الارباح ، بل يمتد الي العمل كأداة مالية وطنية تقوم بتنفيذ وتدعيم التنمية الوطنية بمختلف المجالات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية والتي تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، مما يجعل اداء البنك يشمل جميع انحاء الدولة لتقديم الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع ، بغرض تحقيق الشمول المالي الذي يعد مطلبا استراتيجيا من أجل تحقيق فرص النمو والتقدم الاقتصادي والإجتماعي الذي ينعك علي تحقيق التنمية المستدامة . وجاءت الدراسة في محاولة للاجابة علي التساؤلات التالية :

١. هل توجد علاقة ارتباط بين تطبيق الشمول المالي وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البنوك التجارية ؟

٢. هل توجد علاقة ارتباط بين الإفصاح عن الشمول المالي في البنوك وبين تعزيز جودة التقارير المالية داخل البنك ؟

٣. ما هي طرق الإفصاح عن سياسات الشمول المالي بما يحقق شفافية الإفصاح للتقارير المالية للبنوك المدرجة في البورصة المصرية ؟

٢/١ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الي بحث وتحليل أثر تطبيق سياسات الشمول المالي علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبنوك المدرجة في البورصة المصرية ، مع توضيح كيفية الإفصاح عن الشمول المالي واثره في تعزيز مصداقية التقارير المالية للبنوك التجارية ، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

١. دراسة أثر تطبيق سياسات الشمول المالي علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعلاقة بينهما ، مع تحديد هذه الأهداف .

٢. دراسة اهمية الإفصاح عن الشمول المالي واثره في تعزيز جودة التقارير المالية .

٣. دراسة كيفية وطرق الإفصاح عن سياسات الشمول المالي بما يحقق شفافية الإفصاح بالبنوك التجارية المدرجة في البورصة المالية .

١/٣ أهمية الدراسة

يستمد البحث أهمية من أهمية سياسات الشمول المالي ومالها من اثرفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تمثل خطة عالميا تهدف جميع الدول الفقيرة والغنية ، كما يستمد البحث أهميته من أهمية تحقيق شفافية الإفصاح وتعزيز مصداقية التقارير للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية من خلال تناول اثرالإفصاح عن سياسات الشمول المالي وطرق وكيفية الإفصاح عن هذه السياسات في صورة نموذج مقترح واختبار مدي تاثيره وقبوله من قبل عينة الدراسة المختارة داخل البيئة المصرية .

١/٤ حدود ونطاق الدارسة

اقتصرت هذه الدارسة على فحص تأثير تطبيق سياسات الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واهمية الإفصاح عنها علي البنوك التجارية فقط ، واستبعاد البنوك المتخصصة والبنوك الإسلامية من عينة الدارسة ، كذلك اقتصرت العينة على البنوك المتداولة فى البورصة المصرية لاهمية تحقيق شفافية الإفصاح بالتقارير المالية وأثرها القرارات الاستثمارية في البورصة المصرية .

١/ ٥ فروض الدراسة

يسعى البحث الي التحقق من فروض البحث التالية :

H01: " لا توجد علاقة ارتباط احصائية بين تطبيق سياسات الشمول المالي ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل داخل البيئة المصرية " .

H02 : " لا توجد علاقة ارتباط احصائية بين الإفصاح عن سياسات الشمول المالي ، وتحقيق جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة بالبورصة المالية ".

H03: " لا توجد وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن الخدمات والمنتجات البنكية ونسب توزيعها ، وتحقيق شفافية التقارير المالية في سوق الأوراق المالية ".

١/ ٦ منهجية الدراسة

سوف يعتمد البحث علي المنهج الاستقرائي النظري من خلال استقراء البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث ، كما يعتمد علي المنهج الوصفي التحليلي من خلال اجراء دراسة ميدانية لإختبار أثر تطبيق سياسات الشمول المالي علي تحقيق أهداف الاستدامة داخل البيئة المصرية ، وايضا في اختبار أهمية الإفصاح عن سياسات الشمول المالي في تعزيز مصداقية التقارير المالية للبنوك المدرجة بالبورصة المصرية وكيفية الإفصاح عنها .

١/ ٧ تقسيم الدراسة

لتحقيق هدف الدارسة، وفى ضوء المشكلة و الحدود، وتحققا من فروض الدراسة ، سوف تستكمل أقسام الدراسة على النحو التالي :

- القسم الثاني : الدراسات السابقة وماتضيفه الدراسة الحالية
- القسم الثالث : الاطار النظري للدراسة
- القسم الرابع : الدراسة الميدانية
- القسم الخامس : نتائج وتوصيات الدراسة

القسم الثاني : الدراسات السابقة وماتضيفه الدراسة الحالية

يتضمن هذا القسم استعراضاً للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث للتعرف علي منهجيتها والمتغيرات التي أخضعتها الدراسة وأهم النتائج التي توصلت اليها ، كما تحليل هذه الدراسات للوقوف علي ما تضيفه الدراسة الحالية في ضوء ما سوف يتم عرضه من الدراسات السابقة علي النحو التالي :

- ✓ الدراسات السابقة لتحليل العلاقة بين الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ✓ الدراسات السابقة لتحليل أهمية الإفصاح عن سياسات الشمول المالي
- ✓ التعليق علي الدراسات السابقة

٢/ ١ الدراسات السابقة لتحليل العلاقة بين الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

أشارت دراسة (Louise, Do. , Morag, 2010) الي تأثير الشمول المالي علي تحقيق هدف الاستدامة المتعلق بتحسين الصحة ، من خلال توضيح اثر تطبيق أحد سياسات الشمول علي صحة الأفراد من خلال تقديم المشورة المتعلقة بمزايا الرعايا الصحية بالاضافة الي المشورة المالية ، مشيراً الي الفوائد الصحية والنفسية للمشورة والتي تنعكس علي نفسية واطمئنان العميل من خلال ما ساهمت بتحقيقه في التخفيف من الضغوط النفسية لمستخدمي الخدمة.

وقد أظهرت دراسة (Folorunsho, M., Ajide, 2014) أثر الشمول المالي في تحقيق هدف التنمية المستدامة كأداة حقيقية للحد من الفقر داخل المجتمعات الريفية النيجيرية باستخدام بيانات من ١٩٩٦-٢٠١٣. تم تحليل البيانات المستقاة من البنك المركزي النيجيري (CBN) ، والمكتب الوطني للإحصاء وقاعدة بيانات البنك الدولي. باستخدام Autoregressive Distributed Lag Modeling (ARDL).وأظهرت النتائج أن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. وأكدت العلاقة على المدي القصير والطويل أهمية الشمول المالي كاستراتيجية مناسبة للحد من الفقر في المجتمعات الريفية. وكانت نتائج الدراسة لها تأثير واضح على القرارات السياسية للدولة ، الا أن هذا التأثير الإيجابي للشمول المالي على الحد من الفقر يضعف في المناطق الريفية ، لهذا أوصت الدراسة بأن تقوم السلطات النقدية بتحريك الشمول المالي الريفي في البلاد.

وقد توصلت دراسة (GSMA MMU State of the Industry Report 2014) الي أن الوصول إلى التمويل اللازم من خلال الشمول المالي يمكن أن يساعد الأفراد والمؤسسات على إدارة حياتهم وأعمالهم بطريقة تساهم في تحقيق قدر أكبر من الاستمرارية أو الربحية أو نتائج صحية أفضل أو استثمار في الوقت المناسب . كما إن النمو الاقتصادي المستدام هو محور الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة ، وهو "تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل من العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع". ويقدّر عدد السكان في الجنوب بنحو ٦٢٦,٤ مليون شخص. لا يتم تقديم الخدمات الجيدة في آسيا (أو حتى على الإطلاق) من قبل النظام المالي الحالي ، علاوة على ذلك هناك علاقة وثيقة بين الفقر والاستبعاد المالي ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض المشاركة في المجتمع من قبل الأسر ذات الدخل المنخفض. كما توصلت وفقا لبيانات البنك الدولي (FINDEX 2014) ، فإن حوالي ٤٥,٥ % من البالغين فوق سن ١٥ سنة في جنوب آسيا لديهم حساب لدى المؤسسات المالية ، وهو رقم ارتفع بنسبة ٣٢,٣ % في عام ٢٠١١ ، وهذا ما يؤكد الارتباط الايجابي بين تحقيق الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أشارت دراسة (Morgan , L., Churchill, C. 2016) أن الشمول المالي يساهم في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق الصحة الجيدة ، خاصة فيما يتعلق بتحسين الصحة لشريحة الفقراء الذين يؤدون حياة مرهقة تعاني من المخاطر عندما تسوء الأمور، تكون العواقب وخيمة في الأوقات الحرجة ، قد لا تكون المشورة لاتخاذ قرارات صحية حكيمة متاحة، ويتمثل أحد الأساليب في تضمين خدمات ذات قيمة مضافة ، مثل خدمة استدعاء الطبيب المقدمة ، بالاضافة الى تقديم مجموعات خدمات التأمين الصحي بجانب خدمات التوفير وتقديم القروض، وتعتبر هذه الخدمات مفيدة بشكل خاص لمن هم في المناطق الريفية والذين قد يكون السفر إلى العيادات أكثر تكلفة من تكلفة الرعاية. يمكن أن يبدأ الوصول إلى شبكة أوسع من الخبرات الطبية لتقديم الرعاية الصحية وتحسين الوصول والجودة .

وتوصلت دراسة (Grown ,C. , Hammond, A., 2016) الي أن شمول المرأة المالي يساهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين ، حيث إن ضمان وصول النساء إلى الخدمات المالية الرسمية – المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين - يمكن أن يساعد في معالجة العديد من هذه الفجوات الاقتصادية. ويشمل إطار أهداف التنمية المستدامة الجديد أيضا تركيزا خاصا على الشمول المالي للمرأة كجزء من التزام أوسع بتمكين المرأة في الفرص الاقتصادية والمجالات الأخرى في الحياة ، والذي يمثل الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ، حيث ان تحقيق هدف "المساواة بين الجنسين" يعطي الأولوية لحقوق المرأة المتساوية في الموارد والأصول الاقتصادية ، ويهدف إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات ، ويسعى إلى الاعتراف بعمل غير مدفوع الأجر وتقييمه .

بينما اشارت (Braniff, Lauren, 2016) الي دور الشمول المالي في تحقيق الهدف المتعلق بتطوير التعليم ، وأهمية تعزيز الشمول المالي لتحسين الوصول الي التعليم الجيد ، من خلال تناول دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فقد اشارت في جميع أنحاء العالم ، هناك ١٢٤ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٥ سنة ليسوا في المدرسة ، حيث أشارت أن الشمول المالي يساهم في تطوير التعليم بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض.

وتوصلت دراسة (El-Zoghbi, M. , 2016) الي ان تعزيز الشمول المالي يساهم في تحقيق النمو والرفاهية الإجتماعية والتنمية المستدامة ، حيث ان تحقيق النمو الشامل والعدالة الإجتماعية يتطلب التفكير في النظم القائمة ، بما في ذلك الهياكل السياسية والمالية والتعليمية ، والبحث عن طرق للقضاء على أكبر عدد ممكن من الفرص المتاحة ، مع زيادة الفرص للفئات المهمشة في السابق للمشاركة الكاملة في النظام الاقتصادي. هناك فرصة لتعزيز النمو الشامل

والعدالة الإجتماعية من خلال تعزيز الشمول المالي – لا سيما في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (FCAs) ، حيث نرى انخفاض الوصول وارتفاع الطلب على الخدمات المالية.

وأشارت دراسة (Petroleum, 2017) أنه يجب النظر إلى الشمول المالي باعتباره أداة هامة لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الاقل نموا والبلدان النامية. وبما أن الشمول المالي أصبح هدفاً للهيئات التنظيمية ووكالات التنمية العالمية ، فإن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم قدمت التزامات وكان بعضها يطور استراتيجيات وطنية للترويج لها ، قد يأخذ تطوير الشمول المالي أشكالاً عديدة ، لذا فإن المجال مفتوح للمؤسسات المالية وغير المالية ، التي يمكنها الابتكار واستكشاف أشكال جديدة من الخدمات المالية ، مثل حالة التمويل الأصغر التي أصبحت مستخدمة للغاية في العديد من الدول النامية والمتقدمة. كأداة لرفع الناس من الفقر. إلى جانب هذا الفضاء التنموي الحر ، يجب أن يكون هناك هيئة لضمان حماية المستهلك.

تناولت دراسة (Peter, David, 2017) الخطوط العريضة لأهداف التنمية المستدامة والجهود المبذولة لتشجيع إشراك قطاع الأعمال كما تناولت دراسة التحديات التي قد تواجهها تقديم الشمول المالي في محاولة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وأن تكون المؤسسات المالية المقدمة للخدمات المالية الرائدة مطالبة بتحديد وقياس مدى مساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ودمج إنجازاتها في عمليات إعداد تقارير الاستدامة والقيام برصد خارجي شامل ، وأخيراً يتم إبراز الشواغل الأساسية المتعلقة بالاتجاهات المتناقضة للاستدامة واستمرار النمو الاقتصادي.

وتبحث دراسة (Akeem , a . et al , 2018) دور الشمول المالي في الحد من الفقر في دولة نيجيريا، والذي يمثل الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة ويدرس دور الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات الرقمية وما إلى ذلك من أدوات الشمول المالي لتحفيز الحد من الفقر، وقامت الدراسة بتحليل السلاسل الزمنية على البيانات التي تم الحصول عليها ، والتي اعتمدت علي مصادر ثانوية بين الفترتين من عام ١٩٩٢ و ٢٠١٦ ، وتوصلت النتائج أن غالبية ذوي الدخل المنخفض الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات والمعلومات المالية أي الشمول المالي. في حين أن قلة منهم تتخوف من الحاجة إلى استخدام البنك ، فإن العديد منهم على استعداد لاستخدام الخدمات المصرفية ، ويعتقدون أن توافر هذه الخدمات سيساعد على تحسين أوضاعهم الاقتصادية. مما يؤكد أهمية الشمول المالي في تحفيز الاقتصاد وبالتالي الحد من الفقر .

٢/ ٢ الدراسات السابقة لتحليل اهمية الإفصاح عن سياسات الشمول المالي

تناولت دراسة (Habib , Z . et al, 2018) العلاقة بين الإفصاح عن الشمول المالي وأثر الشركة في البنوك البنجلاديشية في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ استجابة لتوجيه تنظيمي بشأن إشراك الشركات المصرفية في أنشطة الشمول المالي. وتوصلت الي وجود ارتباطًا إيجابيًا بين الإفصاح المالي عن الشمول المالي والاداء المالي لاحقًا للمؤسسات البنكية ، مع إدارة هذه العلاقة من خلال المنافسة في السوق وتحقيق ميزة تنافسية للبنك . كما نجد أدلة على أن المشاركة في أنشطة الشمول المالي تزيد من حصتها في السوق ، مع الكشف عن هذه المعلومات مما يقلل من عدم التماثل في المعلومات بين المديرين والمشاركين في سوق رأس المال مما يعزز من نشاط الشمول المالي.

٢ /٣ تحليل الدراسات السابقة وما تضيفه الدراسة الحالية

١- قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين تطبيق سياسات الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وعدم وجود اي دراسة عربية تناولت هذا الموضوع على حد علم الباحثة ، وقد يرجع الي حداثة موضوع الدراسة .

٢- تناولت الدراسات السابقة ابراز دور الشمول المالي في تحقيق احد أهداف التنمية المستدامة. بينما تقوم الدراسة الحالية بابراز دور سياسات الشمول المالي في تحقيق العديد من الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة داخل البيئة المصرية .

٣- قلة الدراسات التي تناولت اهمية الإفصاح عن سياسات الشمول المالي المالي ، ما الدراسة الوحيدة التي تناولت هذا الموضوع لم تتناول عرض كيفية هذا الإفصاح بما يحقق الشفافية اللازمة .

٤- تحاول الدراسة الحالية سد الفجوة بالدراسات السابقة من خلال عرض وتحليل تأثير سياسات الشمول المالي المتبعة علي تحقيق أهداف التنمية المستدمة ، ونتيجة لهذا الاثر سوف تشير الدراسة ايضا الي اهمية وكيفية الإفصاح عن سياسات الشمول المالي داخل البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية وتأثيرها علي تعزيز مصداقية التقارير المالية .

القسم الثالث : الاطار النظري للدراسة

يلقي هذا القسم الضوء علي الجانب النظري للدراسة الذي يمثل أساساً نظرياً كافياً لدراسة العلاقة تطبيق سياسات الشمول المالي وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وقياس اثر وكيفية الإفصاح عن الشمول الماليداخل البنوك بالبيئة المصرية ، وذلك في ضوء النقاط التالية :

- ✓ مفهوم الشمول المالي
- ✓ أهمية الشمول المالي في المجتمع
- ✓ واقع الشمول المالي عالميا وفي الدول العربية
- ✓ أهداف التنمية المستدامة وفقا لخطة ٢٠٣٠
- ✓ دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ✓ أثر الإفصاح عن الشمول المالي في تعزيز مصداقية التقارير المالية
- ✓ كيفية وطرق الإفصاح عن الشمول المالي

١/٣ مفهوم الشمول المالي

عرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام ٢٠١٤ تحت عنوان " تقرير التنمية المالية العالمي (Global financial Development Report) " علي انه نسبة الاشخاص التي تستخدم الخدمات المالي . كما يشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصدر في شهر يناير ٢٠١٧ تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي (Financial Inclusion Measurement in the Arab World) اي قياس مدي تمتع الافراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل اسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات ، تحويلات ، ادخار ، ائتمان ، تأمين ..... الخ) ، يقع توفيرها بطريقة مسئولة ومستدامة من قبل مجموعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية ومنتظمة مناسبة (بن رجب ، ٢٠١٨) .

ويقصد بالشمول المالي هو تعميم الخدمات المالية وتوفير منتجات مالية مناسبة لكافة شرائح المجتمع تتناسب مع احتياجاتهم مثل حسابات التوفير والحابات الجارية والائتمان والدفع والتحويل وعيرها من المنتجات المالية وتقديمها من خلال قنوات رسمية شرعية مثل البنوك وهيئة البريد وغيرها ، مع اتاحة هذه المنتجات ووصولها في جميع المناطق لامكانية ضمان حصول جميع المواطنين علي هذه الخدومات والمنتجات المالية وعدم اللجئ الي للوسائل الغير رسمية التي لا تخضع للرقابة أو الاشراف

كما تم تعريف الشمول المالي على أنه الوصول جميع شرائح المجتمع إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل المدخرات والائتمان والتأمين والمدفوعات المقدمة بشكل مسؤول ومستدام من قبل مجموعة من مقدمي الخدمة في بيئة منظمة بشكل جيد (GSMA MMU State of the Industry Report ,2014).

ويهدف الشمول المالي الي توفير منتجات مالية لكل مؤسسة او فرد في المجتمع والتي تتناسب مع احتياجاتهم ، وتقوم البنوك المشاركة بتقديم المنتجات المالية لكافة شرائح المجتمع من خلال فتح حسابات للعملاء الجدد ، وتقديم منتجات مالية مميزة تجذب عملاء جدد لايداع أموالهم في البنوك ، مع مراعاة خفض تكلفة هذه الخدمات المقدمة ، ووصولها الي المناطق النائية لضمان تعميم المنتجات المالية الي كل فئات المجتمع وتحقيق فرص تتناسب مع أوضاعهم المادية وتأمن لهم ادارة أموالهم بشكل أمن وسليم .

٣/ ٢ أهمية الشمول المالي في المجتمع

يعتبر الشمول المالي أحد الأدوات الحديثة التي تستخدمها المؤسسات المالية من أجل توفير التعليم المناسب للعملاء المحتملين من شرائح المجتمع التي لديهم مستوى تعليمي منخفض . اي تهدف إجراءات الشمول المالي إلى الوصول لمجموعات أقل تعليما من الناس واستخدامات البرامج والأدوات المالية التي يمكنهم الوصول إليها من أجل تحسين حياتهم اليومية. تستهدف هذه البرامج الأشخاص المعرضين لخطر الفقر والتدهور الإجتماعي. وفقًا لـتقرير Universal Access 2020 أشار انه (لا يستخدم حوالي ٢ مليار شخص من القوى العاملة العالمية أي شكل من أشكال الخدمات المالية) ، ونتيجة لذلك حدد البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية الهدف بإدراج ٤٠٠ مليون بالغ في المعاملات عن طريق تقديم الدعم الفني والمالي ومساعدة ٦٠٠ مليون بالغ على إدراجهم في الاستثمارات والخدمات الاستشارية في حالة المؤسسة المالية الدولية. وسوف تكون برامج الشمول المالي الاثر الاكبر في البلدان الناشئة ذات مستوي اقتصادي منخفض . (Petroleum, 2017)

مما يتضح أن الشمول المالي يمثل غاية أساية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي ، وذلك من خلال شمول الخدمات المالية الي كافة شرائح المجتمع ، خاصا الشرائح المهمشة مثل الفقراء محدودي الدخل او المناطق الريفية أو أصحتاب المشروعات الصغير والمتوسطة أو المرأة أوالشباب الاطفال وغيرهم ، بما يحقق تعميم الخدمات المالية ووصولها الي كافة الفئات بما يتناب مع احتياجاتهم وظروفهم الحياتية ، فينعكس علي تحسين مستوي المعيشة وتحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية وخفض معدلات الفقر الذي ينعكس في النهاية علي تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع .

كما الشمول المالي أهمية بالغ خاصة للمواطنين الفقراء والمقيمين في المناطق النائية التي لا تشملهم الخدمات المالية للبنوك حيث يساعد الشمول علي تحقيق ما يلي:

١. تقديم الخدمات المالية التي توفر الامان والخصوصية في المعاملات النقدية.
٢. سهولة الادخار من خلال حسابات التوفير.
٣. امكانية فتح حابات بنكية للنساء واللاجئين..
٤. حماية اموال المودعين من اللجوء الي قنوات ووسائل غير رسمية لا تخضع للرقابة
٥. تشجيع المدخريين علي استثمار اموالهم وادخارها

٣/٣ واقع الشمول المالي عالميا وفي الدول العربية

تحقق علي المستوي العالمي تقدما كبيرا في توسيع نطاق الشمول المالي ، وأرتفاع عدد العملاء الذين يمتلكون حسابات مالية في مؤسسات مصرفية ، حيث ارتفع عدد الاشخاص الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العالم من عام ٢٠١١ بنسبة ٥١% من سكان العالم البالغين الي عام ٢٠١٤ بنسبة ٦٢% أي نحو ٧٠٠ مليون شخص ، وهذا يعد تقدما ملحوظا لتعميم الخدمات المالية علي مستوي العالم .

ويحسب المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (FINDEX) الذي يعده البنك الدولي حوالي ٣٨ % من اجمالي السكان البالغين علي مستوي العالم لا يصلون الي الخدمات المالية الرسمية . وكانت المؤشرات بالنسبة للدول العربية علي النحو التالي : (بن رجب ، ٢٠١٨)

- أقل من ربع البالغين الذين تتوفر لديهم حسابات لدي مؤسسات مالية مصرفية ، يتمتعون بحساب ادخار .
- ٧٢% من البالغين لا تتوفر لهم الخدمات المالية الرسمية .

- ٥% فقط من البالغين بدون اعتبار دول مجل التعاون الخليجي العربي تلجأ الي الاقتراض من القنوات الرسمية .

كما توصلت احدي الدراسات عند قياس واقع الشمول المالي في البلدان النامية لدولة نيجيريا ان الشمول المالي الذي يعني الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الائتمان والمدخرات وفرص التأمين لا تزال غامضة للغاية في البلدان النامية مثل نيجيريا حيث يوجد ارتفاع بمستويات الفقر. يوجد في البلاد عدد كبير من الأشخاص "غير القادرين على العمل" الذين لا تمارس أنشطة أعمالهم ، ويفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات والمعلومات المالية وبشكل كامل (Akeem , A., et al , 2018) .

وبالنسبة لواقع الشمول المالي في الدول العربية فأنه وفقاً لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخصّ الشمول المالي، حيث إن ١٨% فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام ٢٠١٤، مقارنة مع 43% في البلدان النامية، و٢٤% في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة الى ١٣% عند النساء. كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي 2014إلى أن المنطقة العربية، بإستثناء دول الخليج الست، تسجل أعلى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية، حيث إن ٨٠% من السكان أو ما يعادل نحو ٢٠٠ مليون نسمة ليس لديهم حساب مصرفي. وبحسب صندوق النقد العربي، إن الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي ٢١%-٢٩% عام ٢٠١٦، وامتلك نحو ٣٠% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ ٣٤%. وفي حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء ٥% في العالم، ترتفع إلى ٨% على مستوى الدول العربية. وتشير الإحصاءات إلى أن ٩٣% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم ، كما موضح بالجدول التالي الذي يعرض ملكية الحسابات في مؤسسات مالية من البالغين في عام ٢٠١٤ :(اتحاد المصارف العربية ، ٢٠١٧ – البنك الدولي ٢٠١٤) .

جدول رقم (١)

ملكية الحسابات البنكية كنسبة من البالغين

	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق ١٥ سنة	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق ٢٥ سنة
الجزائر	٥٠,٥	٥٧,٥
البحرين	٨١,٩	٨٥,٨
مصر	١٣,٧	١٧,٣
العراق	١١,٠	١٢,٠
الأردن	٢٤,٦	٣١,٨
الكويت	٧٢,٩	٧٥,٣
لبنان	٤٦,٩	٥٢,٢
موريتنيا	٢٠,٤	٢٤,٨
السعودية	٦٩,٤	٧٠,٩
الصومال	٧,٩	٨,٥
السودان	١٥,٣	١٧,٠
تونس	٢٧,٣	٣٠,٣
الامارات العربية المتحدة	٨٣,٢	٨٨,٢
فلسطين	٢٤,٢	٣٣,٥
اليمن	٦,٤	٩,٠

من الجدول السابق يتضح تدني مستوي الشمول المالي في الدول العربية مع اختلاف مستوياته بين الدول العربية ، وتمثل مصر من الدول ذات معدلات الشمول المالي المنخفضة من حيث امتلاك البالغين لحسابات في مؤسسات مالية بنسبة ١٣,٧ % مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي (الامارات ، والبحرين ، والكويت) التي تجاوزت نسبة امتلاك الاشخاص للحسابات ٧٠ %. كما يلاحظ ارتفاع نسبة مالكي الحسابات فوق سن ٢٥ سنة في جميع الدول مقارنة بمالكي الحسابات للبالغين فوق سن ١٥ سنة .

٣/ ٤ أهداف التنمية المستدامة وفقا لخطة ٢٠٣٠

لقد قدمت منظمة الأمم المتحدة سبعة عشر هدفا وذكرت هذه الاهاف في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي تمثل (خطة اعمالنا ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة) والمعروفة باسم تحويل عالمنا من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ . والتي تترابط مع بعضها لكي تحقق ١٦٩ غاية وتغطي مجموعة واسعة من القضايا الإجتماعية والاقتصادية مثل (الفقر – الجوع – الصحة – التعليم – العدالة الإجتماعية – البيئة – المياه – الصرف الصحي – المساواة بين الجنسين – الطاقة – تغير المناخ) . مما يساهم في القضاء علي الفقر والجوع وتحسين التعليم والصحة وحماية البيئة . وتتمثل الأهداف البعة عشر فيما يلي :

- الهدف الاول : القضاء علي الفقر في كل مكان بجميع أشكاله .
- الهدف الثاني : القضاع علي الجوع وتوفير الامن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة .
- الهدف الثالث : ضمان تحقيق الصحة والرفاهية للجميع بمختلف الاعمار .
- الهدف الرابع : ضمان تحقيق التعليم الجيد للجميع وتعزيز فرص التعليم مدي الحياة .
- الهدف الخامس : تحقيق المساواة بين الجنسين وخلق فرص متساوية
- الهدف السادس : ضمان توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع
- الهدف السابع : ضمان طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
- الهدف الثامن : توفير العمل اللائق للجميع وتعزيز النمو الاقتصادي
- الهدف التاسع : تطوير الصناعة والابتكار والبيئة التحتية
- الهدف العاشر : الحد من انعدام المساواة داخل المدن .

- الهدف الحادي عشر : جعل المدن والمجتمعات المحلية مستدامة اوشاملة وامنة للجميع.
- الهدف الثاني عشر : ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة .
- الهدف الثالث عشر : تحقيق العمل المناخي من خلال مكافحة التغير المناخي واثاره.
- الهدف الرابع عشر : حفظ المحيطات والبحاو والموارد البحرية .
- الهدف الخامس عشر: حماية النظم الايكلوجية البرية وترميمها
- الهدف السادس عشر : تحقيق السلام والعالة للجميع من اجل تحقيق التنمية المستدامة .
- الهدف السابع عشر : تحقيق عقود الشراكة من اجل تحقيق التنمية المستدامة .

وتتضمن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المتفق عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ تمثل مجموعة طموحة وواسعة النطاق من الأهداف البيئية والإجتماعية والاقتصادية العالمية ، وهي مصممة أساسا لتعزيز الانتقال إلى مستقبل أكثر قدرة على البقاء . ودعت الأمم المتحدة جميع الحكومات إلى متابعة هذه الأهداف الطموحة ولكنها أقرت أيضا بالدور الهام لمجتمع الأعمال في معالجة أهداف التنمية المستدامة (Peter , David, 2017).

٣/٥ دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

عند الرجوع الي أهداف التنمية المستدامة السابق عرضها يلاحظ أنه من الصعب تحقيق هذه الأهداف ، خاصا فيما يتعلق بالمساواة والحد من الفقر والجوع والصحة والتعليم بدون تعميم الخدمات البنكية علي مختلف شرائح المجتمع ، فالشمول المالي يساهم في القضاء علي الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية والمساواة وتحسين الدخل والوضع الإجتماعي للفقراء والنساء والشباب وأيضا المهاجرين ، مما يعني أن تعميم الخدمات المالية في المجتمع وشمولها الي جميع المواطنين سوف يساهم افي تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية :

١. **الشمول المالي والقضاء علي الفقر في كل مكان ، (الهدف الإنمائي الأول)**

يتحقق ذلك الهدف منمن خلال فتح حسابات التوفير لجميع الشرائح المهمشة ومحدودي الدخل وبالمناطق النائية أو الريفية ، والتي تساعد الفقراء علي الادخار لمواجهة الأزمات وتنظيم الاستهلاك ، كما أنه من خلال التكنولوجيا الرقمية التي تساهم في تحويل الاموال الي الاقارب والاصدقاء وقت ازماتهم ويعيشون في مناطق نائية لمواجهة الصدمات المالية لهم .

٢. **الشمول المالي والحد من الجوع وتعزيز الزراعة ، (الهدف الإنمائي الثاني)**

يتحقق هذا الهدف من خلال ما توفره الخدمات المالية في تحسين المحاصيل الزراعية وسد الاحتياجات المختلفة من الغذاء ، كما أن خدمات الأئتمان توفر للمزارعين امكانية الاستثمار الزراعي من خلال تقديم التمويل اللازم لصغار المزارعين .

٣. **الشمول المالي وتحسين الصحة والرفاهية للجميع ، (الهدف الإنمائي الثالث)**

يتحقق هذا الهدف من خلال ما تساهم به حسابات التوفير لمتوسطي ومحدودي الدخل في الادخار الذي يساعد علي توفير المال وقت الحاجة للانفاق علي العلاج اللازم ، وأيضا من خلال ما توفره خددمات الدفع والتحويل من الافراد أو من الحكومات ، وايضا من خلال ما توفره المؤسسات المالية من خدمة التأمين الصحي الذي يوفر الرعاية الصحية وقت الحاجة وبتكلفة وفيرة .

وقد اثبتت دراسة (Morgan & Churchilll 2016) الي تأثير الشمول المالي في تعزيز الصحة ورفاهية الامة ، حيث يساهم في تقديم التمويل اللازم للأسر الفقيرة من أجل اجراء العلاج اللازم والذي يمثل الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة التابعة للامم المتحدة والذي يضمن تحقيق نهايات أكثر عادة بحيث يكون الهدف النهائي هو التغطية للصحة الشاملة ، ولكي تتحقق التغطية الصحية الشاملة ، يحتاج الفقراء إلى الوصول إلى كل من الخدمات المالية والصحية . وبالنظر إلى التطورات الرقمية الحالية ، واستكمال المنافع بمنتجات تأمين بسيطة وخدمات ذات قيمة مضافة ، يصبح الاستثمار العام في الصحة الوطنية له آثار جانبية اقتصادية إيجابية هائلة ومع زيادة الشمول المالي ، تصبح الصحة الجيدة والعافية أكثر قابلية للتحقيق .

٤. **الشمول المالي وضمان تحقيق التعليم الجيد للجميع ، (الهدف الإنمائي الرابع)**

التعليم هو المفتاح لحياة أفضل لأطفالهم ، ومع ذلك فهو من بين أكبر النفقات ومصدر كبير للضغط المستمر. وحتى في البلدان التي تكون فيها المدارس الابتدائية مجانية ، هناك العديد من التكاليف ، مثل الكتب والزي المدرسي ورسوم الامتحانات ، مما يضيف عبئًا كبيرًا على الأسر ذات الدخل المنخفض. ويصبح الوضع أكثر صعوبة عندما ينتقل الطلاب إلى المدرسة الثانوية ، وهي ليست مجانية في العديد من البلدان ، كما أن معدلات التعليم العالية تجعلها بعيدة عن متناول العديد من الأسر. عند مواجهة ميزانيات مقيدة ، قد يضطر الآباء إلى اختيار أي من أطفالهم يمكنهم الالتحاق بالمدرسة. في مثل هذه الحالات ، يتم اختيار الأولاد على الفتيات ، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة الكبيرة بين الجنسين في التعليم ، كما ان هناك أربع طرق يمكن أن يدعم فيها الشمول المالي قطاع التعليم كما يلي: (Braniff, Lauren, 2016)

أ. المساهمة والمساعدة في عملية دفع رسوم الرسوم المدرسية والتخفيف من ضغط هذه العملية ، خاصة بالنسبة للذين يعيشون في المناطق الريفية البعيدة من خلال التحويلات الرقمية بين الأهل والاصدقاء او من خلال حسابات التوفير .

ب. سهولة تحصيل المعلمين علي رواتبهم ، وفيرا في الوقت وإزالة أحد الحواجز التي تمنع المعلمين من أداء واجباتهم في الفصل الدراسي. ويمكن أن يؤدي تنفيذ نظام مدفوعات المرتبات الرقمية إلى تحسين السجلات الحكومية الخاصة بالمعلمين وتمهيد الطريق لتحسين تتبع الحضور والأداء والتوظيف.

ت. سهولة ادخار الرسوم المدرسية او تمويلها غالبًا ما تقتصر منتجات تمويل التعليم التي تقدمها البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر على العملاء الحاليين وتحتاج إلى تاريخ ائتماني أو راتب ثابت.

ث. سهولة تحويل الأموال من الأقارب والأصدقاء أو حتى الغرباء التي تساعد في تعويض النقص في ميزانية التعليم ، وأن التمويل الرقمي يجعل هذه العملية أسهل.

٥. شمول المراة المالي وتحقيق المساواة بين الجنسين ، (الهدف الإنمائي الخامس)

يتحقق هذا الهدف من خلال امتلاك النساء للحسابات البنكية وتوفير الخدمات المالية الذي يساهم في تعزيز اتاحة الفرص لهن وتحقيق المساواة بين الجنسين ، حيث ان المرأة تمثل من الشرائح المستبعدة في حصولها علي الخدمات المالية نتيجة ان غالبيتها لا تعمل ، لهذا تمثل هذه الفئة الاهم في تقديم الخدمات المالية من خلال سياسة الشمول المالي .

وتكتسب المدخرات الفردية والخاصة أهمية خاصة في السماح للمرأة بالاستثمار في أعمالها ، وزيادة دخلها ، وتطوير الاستقلالية المالية والاستهلاك السلس وتخفيف المخاطر ، وفي دولة كينيا ساعدت حسابات الادخار الرسمية النساء سيدات الأعمال على الاستثمار في أعمالهن بنسبة تصل إلى ٥٦ في المائة ، كما تظهر الأدلة من الفلبين تأثير حسابات التوفير الالتزام على سلطة صنع القرار للمرأة. اكتسبت النساء المتزوجات سلطة أكبر في الأسرة بسبب القرارات المتعلقة بمدارس الأطفال ، وتنظيم الأسرة ، وشراء السلع ، مثل الغسالات والمواقد وفي شيلي ، وجد الباحثون أن حسابات التوفير الرسمية ساعدت عملاء مؤسسة تمويل أصغر في المقام الأول على النساء) على تسهيل استهلاكهم عندما يواجهون صدمات اقتصادية. خدمت مدخراتهم أيضا كشكل من أشكال التأمين الذاتي ورفعت الرفاهية الشخصية للمشاركين بشكل ملحوظ ، كما يلعب الحصول على الائتمان دوراً مركزياً في مساعدة النساء على امتلاك مشاريعهن وتنميتها الذي

يمكن أن يساعد الحصول على التمويل في تنمية مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة على نحو مستدام (Grown,Caren & Hammond Alicia , 2016) .

٣ / ٦ أثر الإفصاح عن الشمول المالي في تعزيز مصداقية التقارير المالية

في ضوء عرض مكونات وكيفية الإفصاح عن الشمول المالي اعلاه ، والذي يهدف الي التأكد من التزام البنوك بسياسة الشمول المالي وحماية حقوق العملاء وتحقيق الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية ، يمكن تلخيص أهمية الإفصاح عن الشمول المالي في النقاط التالية:

١. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تحفيز البنوك علي تطبيق الشمول المالي .

٢. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في نشر ثقافة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية بالمجتمع.

٣. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تحسين سمعة البنك وتعزيز مركزه التنافسي .

٤. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين بالتقارير المالية

٥. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في زيادة جودة المعلومات المحاسبية وانخفاض عدم تماثل المعلومات .

٦. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في جذب المزيد من الاستثمارات مما ينعكس علي جودة الأرباح المحاسبية .

٧. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في امداد المستثمريين بالمعلومات اللازمة وتحسين شفافية الإفصاح المحاسبي .

٨. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في توفير معلومات مالية وغير مالية عن مدي تعميم الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع.

٩. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة وتقييم الاداء.

٣/ ٧ كيفية وطرق الإفصاح عن سياسات الشمول المالي في البنوك التجارية

سوف يتم الإفصاح عن مكونات الشمول المالي في ضوء جانبي العرض والطلب للخدمات والمنتجات البنكية كما يلي :

أ) جانب العرض

يهدف جانب العرض الي الإفصاح عن جميع المنتجات المصرفية المقدمة الي فئات المجتمع والتي تتناسب مع الاحتياجات المختلفة لهذه الفئات خاصة فيما يتعلق بالشرائح المهمشة مثل النساء او الفقراء او الاطفال وغيرهم ، والذي يهدف الي قياس مستوي عرض الخدمات والمنتجات البنكية المقدمة ومدي تعميمها علي شرائح المجتمع المختلفة مقارنة بباقي البنوك التجارية .

ب) جانب الطلب

يهدف جانب الطلب في الإفصاح عن مدي اقبال العملاء الي المنتجات المصرفية واستخدامها ، والذي يهدف الي قياس مستوى الطلب علي المنتجات البنكية مقارنة بالسنوات السابقة لنفس البنك

وفي ضوء هدف الإفصاح عن جانبي العرض المتعلق بسياسات الشمول المالي ، والطلب علي هذه السياسات لمختلف الفئات بالمجتمع ، سوف يأخذ الإفصاح عن سياسات الشمول المالي جانب يعرض فيه الخدمات والمنتجات البنكية موزعة الي شرائح المجتمع كنسب مئوية للتأكد من تعميم هذه الخدمات والمنتجات علي كافة فئات المجتمع خاصة المهمشة ، كما سوف يتم عرض الجانب الاخر من المقترح وهو جانب الطلب من خلال الإفصاح عن كافة بنود الخدمات والمنتجات البنكية في شكل مقارنة بالسنوات السابقة للتاكد من ارتفاع الطلب علي هذه المنتجات عبر السنوات المتتالية كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (٢)

الإفصاح المقترح عن سياسات الشمول المالي بما يحقق شفافية الإفصاح بالتقارير المالية

جانب العرض يقيس العرض للمنتجات والخدمات البنكية مقارنة بباقي البنوك	جانب الطلب يقيس الطلب علي المنتجات والخدمات البنكية مقارنة بالسنوات السابقة لنفس البنك
١. الإفصاح عن عدد الحسابات المصرفية مثل حسابات الايداع سواء كانت جارية أواجلة مقسمة الي عدد ونسب مئوية لفئات المجتمع .	٢. الإفصاح عن الحسابات المصرفية في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك
٣. الإفصاح عن عدد حسابات الادخار مقسمة الي عدد ونسب مئوية لفئات المجتمع	٤. الإفصاح عن حسابات الادخار في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك
٥. الإفصاح عن عمليات التمويل الائتمان مقسمة عدد نسب مئوية لفئات المجتمع من مؤسسات او افراد .	٦. الإفصاح عن عمليات التمويل والائتمان في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك
٧. الإفصاح عن المدفوعات والتحويلات المالية مقسمة الي عدد ونسب مئوية لفئات المجتمع	٨. الإفصاح المدفوعات والتحويلات في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك
٩. الإفصاح عن خدمات التأمين مقسم الي عدد ونسب مئوية موزعة علي فئات المجتمع	الإفصاح عن خدمات التأمين في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك
١٠. الإفصاح عن عدد فروع البنك والتوريع الجغرافي لها لقياس مدي توسيع نطاق خدمات البنك ووصوله الي المناطق الريفية الفقيرة .	١١. الإفصاح عن فروع البنك وتوزيعها مقارنة بالسنوات السابقة للتاكد من توسيع الانتشار للخدمات المالية عبر السنوات المتتالية .
١٢. الإفصاح عن المشورة المالية من خلال تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة وتوفيرخدمات استثمارية والاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل عنها . ويمكن التقرير عن هذه الخدمة من خلال جهة رقابية خارجية علي البنوك التجارية.	

القسم الرابع : تصميم الدراسة الميدانية

ويتناول هذا القسم وصفا لمجتمع وعينة والدراسة وتحديد طرق قياس الدراسة واختبار الصدق والثبات للتأكد من صلاحيتها ، بالاضافة الي المعالجة الاحصائية التي تهدف الي تحليل البيانات واختبار صحة فروض الدراسة وذلك علي النحو التالي :

٤/١ مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية ، وتم اختيار تسعة بنوك تجارية ، أما عينة الدراسة من البنوك التجارية تتكون من الموظفين القياديين الذين يتولون مهام رئيسية تتعلق باعداد ومراجعة القوائم المالية اي المدراء والمحاسبين الرئيسيين لكل فرع والمراجعين الرئيسين الذين يتولون مهام مراجعة حسابات تلك البنوك التجارية ، اي تتكون عينة البحث من (المحاسبين ، المراجعين ، رئيس حسابات ، المدراء الماليين).

وتم توزيع الاستبانات عدد (١١٠) ، وبلغ عدد الاستبانات التي تم استلامها (١٠٢) ، وتم استبعاد (٧) استبانات غير صالحة للتحليل ، اصبح عدد الاستبانات التي يجرى عليها التحليل الاحصائي(٩٥) استبانة ، وهو يمثل ٨٦% من اجمالي الاستبانات المرسلة .

٤ / ٢ أداة الدراسة

تمثلت اداة الدراسة في استمارة الاستبيان من أجل جمع البيانات من مجتمع الدراسة ، والتي تهدف الي اختبار الفروض التي يقوم عليها البحث ، وذلك من خلال استقصاء أراء عينة البحث ، وتم صياغة أسئلة الاستبيان التي تتكون من جزئين :

الجزء الأول : يتكون من الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

الجزء الثاني : يتناول اختبار فروض الدراسة الثلاثة تحتوي علي (٣٤) فقرة ، في ضور ثلاثة محاور رئيسية كما يلي :

١. **المحور الأول** : اختبار أثر تطبيق سياسات الشمول المالي علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل البيئة المصرية .
٢. **المحور الثاني** : قياس أثر وأهمية الإفصاح عن سياسات الشمول المالي في تحسين جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة بالبورصة المصرية .

٣. المحور الثالث : قياس انعكاس الافصاح المقترح عن سياسات الشمول المالي على تحقيق شفافية التقارير المالية في سوق المال المصري .

٣/٤ المعالجة الاحصائية

لقد تم استخدام الاحصاء الوصفي في تحليل البيانات من خلال حساب المتوسط الحسابي والنسب المئوية ، بالاضافة الي الاحصاء الاستنتاجي واستخدام اختبار T لاختبار فروض الدراسة الميدانية.

٤/٤ ثبات وصدق أداة الدراسة

لغرض التأكد من ثبات الدراسة تم التأكد من موثوقية اداة الدراسة المستخدمة والتي تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات اداة القياس ، فقد احتسب معامل الثبات من خلال تطبيق معادلة الفا – كرونباخ (coronbachs-alpha) وقد بلغت قيمة معامل الفا لاستمارة الاستبيان (0 .788) alpha والتي تؤكد ثبات الأداة وأنها صالحة للتحليل الأحصائي وامكانية الاعتماد عليها مرتفعة جدا .

٥/٤ تحليل النتائج واختبار فروض البحث

سوف يتم عرض النتائج وتفسيرها على النحو التالي :-

١/٥/٤ تحليل الخصائص الديمغرافية للمشاركين في الدراسة

جدول (٣)

وصف خاصية العمر للعينة

الخاصية	المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
العمر	اقل من ٣٠ عاما	٢١	٢٢,١١%
	من ٣٠ الي ٤٠ عاما	٢٠	%٢١,٥
	اكثر من ٤٠ الي ٥٠ عاما	٢٥	%٢٦,٣
	اكثر من ٥٠ عاما	٢٩	%٣٠,٥

بين الجدول السابق توزيع المشاركين حسب العمر ، حيث توضح التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالفئات العمرية للمشاركين ان العينة تتوزع علي جميع الفئات العمرية ولا تتركز علي فئة عمرية بعينها وهذا مايخدم أهداف الدراسة أكثر.

جدول (٤)

وصف خاصية التخصص الوظيفي للعينة

الخاصية	المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
التخصص الوظيفي	محاسبين	٤٠	%٤٢
	مراجعين	٢٩	%٣٠,٥
	رؤساء قسم المحاسبة	١٦	%١٧
	مدراء ماليين	١٠	%١٠,٥

يوضح هذا الجدول توزيع المشاركين التخصص الوظيفي ، حيث توضح نسب التكرارات والنسب المئوية ارتفاعها لتخصص المحاسبين بنسبة (٤٢%) ، ثم تليها المراجعين بنسبة (٣٠,٥%) ، ثم رؤساءالاقسام بنسبة (١٧%) ، ثم المدراء الماليين بنسبة (١٠,٥%) ، وهذا يمثل تدرج طبيعي لعدد الشواغر للتخصصات الوظيفية داخل البنوك التجارية .

جدول (٥)

وصف خاصية المؤهل للعينة

الخاصية	المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	البكالوريوس	٩٥	%١٠٠
	الماجستير	١٤	%١٤,٧
	الدكتوراه	٢	%٢,١

وبالجدول السابق المتعلق بخاصية المؤهل العلمي توضح التكرارات والنسب المئوية ان نسبة (١٠٠%) من المشاركين يحملون درجة البكالوريوس ونسبة (١٤,٧ %) من المشاركين يحملون درجة الماجستير ، ونسبة (٢,١) يحملون درجات الدكتوراه العلمية ، وهذا المؤشر الجيد لمستوي التأهيل العلمي للمشاركين يعكس درجة الاطمئنان للمعلومات المتحصل عليها من عينة البحث.

جدول (٦)

وصف خاصية التخصص العلمي للعينة

الخاصية	المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
التخصص العلمي	محاسبة	٩٥	%١٠٠
	أخري	٠	%٠

ومن خلال الجدول السابق فيما يتعلق بالتخصص العلمي فقد جاءت نسبة (١٠٠%) لتخصص المحاسبة ، ونسبة (٠%) للتخصصات الأخري ، وهذا يدل علي كفاءة المشاركين وقدراتهم علي فهم محاور وفقرات الاستبانة ومشكلة البحث لما لها من ارتباط مباشر مع مؤهلاتهم العلمية وضمن تخصصهم العلمي .

جدول (٧)

وصف خاصية الخبرة الوظيفية للعينة

الخاصية	المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
الخبرة الوظيفية	اقل من خمس سنوات	٢٢	%٢٣,٢
	من خمسة الي عشر سنوات	٢٧	%٢٨,٤
	أكثر من ١٠ سنوات	٤٦	%٤٨,٤

كما يؤكد الجدول السابق لنسب وتكرارات خاصية الخبرة العملية علي كفاءة المشاركين وقدراتهم في فهم مشكلة البحث وفقرات الاستبانة ، حيث بلغت نسبة خبراتهم العملية التي تزيد عن خمس سنوات (٧٦%) وهي تمثل نسبة مرتفعة وجيدة لفهم محاور الدراسة .

٢/٥/٤ تحليل النتائج المتعلقة باختبار فروض البحث

سوف يتم عرض نتائج التحليل الاحصائي لفروض البحث الثلاثة علي النحو التالي :

٤/٥/٢/١ نتائج أختبار الفرض الإحصائي الأول

الفرض العدم :

H0-1 : " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق سياسات الشمول المالي ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل البئة المصرية " .

الفرض البديل :

H1-1 : " وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق سياسات الشمول المالي ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل البيئة المصرية " .

للتحقق من الفرض الأول تم اختباره من خلال مجموعة من الأسئلة بالاستبيان والذي يتضمن (١٢) فقرة ، تتضمن الأسئلة من (١ : ١٢) ، والتي تتعلق بإختبار أثر تطبيق سياسات الشمول المالي علي تحقيق أهداف الاستدامة داخل البنوك التجارية المدرجة بالبورصةالمصرية ، وكانت نتائج التحليل الاحصائي كما موضحة بالجدول التالي :

جدول رقم (٨)

نتائج التحليل الاحصائي للفرض الأول

	المحور الأول : يؤدي تطبيق سياسات الشمول المالي الي تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الاتي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T
الهدف الأول : الشمول المالي والقضاء علي الفقر في كل مكان				
1	تساهم حسابات الادخار لجميع الشرائح المهمشة وبالمناطق النائية يشجع علي الادخار ومواجهة الازمات	4.5053	0.52336	83.903
٢	تساهم التكنولوجيا الرقمية في تحويل الاموال لمواجهة الصدمات المالية.	4.2947	0.59918	69.862
الهدف الثاني : يساهم الشمول المالي في القضاع علي الجوع وتوفير الامن الغذائي وتعزيز الزراعة				
٣٠	يساهم الائتمان للمزارعين من تحسين المحاصيل الزراعية وسد الاحتياجات المختلفة من الغذاء	4.4632	0.57999	75.003

٤	تساهم خدمات التمويل لصغار المزارعين من تحقيق الاستثمار الزراعي	4.3789	0.62192	68.627
الهدف الثالث : يساهم الشمول المالي وتحسين الصحة وتحقيق الرفاهية للجميع				
٥	تساهم حسابات التوفير لمتوسطي ومحدودي الدخل في الادخار الذي يساعد علي توفير المال وقت الحاجة للانفاق علي العلاج اللازم .	4.4211	0.62873	68.537
٦	تساهم خدمات الدفع والتحويل من الافراد أو من الحكومات اليتوفير العلاج المناسب .	4.4632	0.59806	72.738
٧	تساهم خدمة التأمين الصحي في توفير الرعاية الصحية وقت الحاجة وبتكلفة قليلة .	4.3158	0.65661	64.064
الهدف الرابع : يساهم الشمول المالي في ضمان تحقيق التعليم الجيد للجميع				
٨	تساهم التحويلات الرقمية بين الأهل والاصدقاء او من خلال حسابات التوفير في المساعدة في عملية دفع رسوم الرسوم المدرسية .	4.3789	0.6388	66.814
٩	سهولة تحصيل المعلمين علي رواتبهم ، وتوفير في الوقت وإزالة أحد الحواجز تساهم في تحسين أداء المعلمين في الفصل الدراسي.	4.4211	0.62873	68.537
١٠	ويمكن أن يؤدي تنفيذ نظام مدفوعات المرتبات الرقمية إلى تحسين السجلات الحكومية الخاصة بالمعلمين وتمهيد الطريق لتحسين تتبع الحضور والأداء والتوظيف .	4.3474	0.63192	67.054
الهدف الخامس : يساهم الشمول المالي في تحقيق المساواة بين الجنسين				
١١	يساهم امتلاك النساء للحسابات البنكية وتوفير الخدمات المالية في تعزيز اتاحة الفرص لهن وتحقيق المساواة بين الجنسين	4.4632	0.52208	83.324
١٢	يساهم التوفير للنساء امكانية الحصول علي الخدمات المالية في التقليل من المعاملات النقدية	4.3368	0.62926	67.175
	الاجمالـــــــــــــــي	**4.39913**	**0.6048**	

يبين الجدول رقم (٨) تحليل البيانات المتعلقة باختبار الفرض الأول ، يلاحظ من اجابات افراد العينة اعلاه علي فقرات المحور الاول من الاستبيان كان المتوسط الحسابي لاجابات

المشاركين تراوحت بين (٤,٥٠٥٣) و(٤,٢٩٤٧) وبإجمالي متوسط (٤,٣٣٩) ، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (٠,٥٢٣٣٦) و (٠,٦٥٦٦١) وباجمالي (٠,٦٠٤٨٩) ، لتؤكد علي أثر تطبيق سياسات الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخمسة المشار اليها في الدراسة داخل البيئة المصرية .

كما تم استخدام اختبار (T) لأسئلة الفرض الاحصائي الأول كما موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (٩)

اختبار T للمتوسط العام لاسئلة الفرض الاحصائي الأول

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	مستوي المعنوية	قيمة T
4.399133	0.604887	0.000	71.303

ووفقاً لبيانات الجدول السابق يتضح ان قيمة T بلغت (٧١,٣٠٣١) بمستوي المعنوية (٠,٠٠) ، وهو اقل من (٠,٠٥) ، مما يدل علي أن اراء العينة في هذه الفقرة ايجابي ، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن تطبيق سياسات الشمول المالي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل البيئة المصرية ، مما يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص علي : " وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق سياسات الشمول المالي ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل البيئة المصرية " .

٢/٢/٥/٤ نتائج أختبار الفرض الإحصائي الثاني

الفرض العدم :

H0-2 : " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن سياسات الشمول المالي ، وتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية " .

الفرض البديل :

H1-2 : " وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن سياسات الشمول المالي ، وتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية " .

- للتحقق من هذا الفرض قد تم اختباره من خلال مجموعة من الأسئلة بالاستبيان والذي يتضمن (٩) فقرات تبدا من السؤال ١٣ الي السؤال ٢١ ، التي تتعلق باختبار أهمية الإفصاح عن

سياسات الشمول المالي للبنوك التجارية واثره في تعزيز جودة التقارير المالية ، وكانت نتائج التحليل الاحصائي كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (١٠)

نتائج التحليل الاحصائي للفرض الثاني

	المحور الثاني : يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية من خلال تحقيقة ما يلي :	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T
١٣	يساهم الإفصاح في تحفيز البنوك علي تطبيق سياسات الشمول المالي	4.400	0.60845	70.484
١٤	يساهم الإفصاح في تعزيز ثقافة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية بالمجتمع.	4.3053	0.68531	61.231
١٥	يساهم الإفصاح في تحسين سمعة البنك وتعزيز مركزه التنافسي .	4.4947	0.58115	75.383
١٦	يساهم الإفصاح في زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في التقارير المالية .	4.1895	0.64072	63.731
١٧	يساهم الإفصاح في زيادة جودة المعلومات المحاسبية وانخفاض عدم تماثل المعلومات .	4.3263	0.64317	65.563
١٨	يساهم الإفصاح في جذب المزيد من الاستثمارات مما ينعكس علي جودة الأرباح المحاسبية .	4.4421	0.59637	72.6
١٩	يساهم الإفصاح في امداد المستثمريين بالمعلومات اللازمة وتحسين شفافية الإفصاح المحاسبي	4.4421	0.63104	68.611
٢٠	يساهم الإفصاح في توفير معلومات مالية وغير مالية عن مدي تعميم الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع.	4.3474	0.59731	70.94
٢١	يساهم الإفصاح في مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة وتقييم الاداء.	4.4	0.60845	70.484
	الاجمـــــــــــــــالي	**4.371**	**0.621**	

يبين الجدول رقم (١٠) تحليل البيانات المتعلقة باختبار الفرض الثاني ، يلاحظ من اجابات افراد العينة اعلاه علي فقرات المحور الثاني من الاستبيان كان المتوسط الحسابي لاجابات المشاركين تراوحت بين (٤,٣٠٥٣) و(٤,٤٩٤٧) وباجمالي متوسط (٤,٣٧١٩٣٣) ، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (٠,٥٨١١٥) و (٠,٦٨٥٣١) وباجمالي (٠,٦٢١٣٣) ، لتؤكد علي أثر تطبيق سياسات الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخمسة المشار اليها في الدراسة داخل البيئة المصرية .

كما تم استخدام اختبار (T) لأسئلة الفرض الاحصائي الثاني كما موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (١١)

اختبار T للمتوسط العام لاسئلة الفرض الاحصائي الثالث

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	مستوي المعنوية	قيمة T
4.371933	0.62133	0.000	68.78

ووفقاً لبيانات الجدول السابق يتضح ان قيمة T بلغت (٦٨,٧٨٠٧) بمستوي المعنوية (٠,٠٠) ، وهو اقل من (٠,٠٥) ، مما يدل علي أن اراء العينة في هذه الفقرة ايجابي ، أي أن أفراد العينة يؤيدون بأهمية الإفصاح لكل بنك عن سياسات الشمول المالي المطبقة لما له من اثر في تعزيز مصداقية التقارير المالية لهذه البنوك ، مما يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص علي : " وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن سياسات الشمول المالي ، وتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية " .

٣/٢/٥/٤ نتائج أختبار الفرض الإحصائي الثالث

الفرض العدم :

H03: " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح المقترح عن الشمول المالي ، وتحقيق الشفافية في سوق الأوراق المالية ".

الفرض البديل : .

H1-2 : " وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن الخدمات والمنتجات البنكية ونسب توزيعها ، وتحقيق شفافية التقارير المالية في سوق الأوراق المالية " .

للتحقق من هذا الفرض قد تم اختباره من خلال مجموعة من الأسئلة بالاستبيان والذي يتضمن (13) فقرة ، تتضمن الاسئلة من السؤال ٢٢ الي السؤال ٣٤ ، و التي تتعلق باختبار أثر الإفصاح المقترح عن سياسات الشمول المالي في تعزيز شفافية الإفصاح للبنود المقيدة في سوق المال المصري ، وكانت نتائج التحليل الاحصائي كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (١٢)

نتائج التحليل الاحصائي للفرض الثالث

	المحور الثالث :يساهم الإفصاح عن الخدمات والمنتجات البنكية في تحقيق الشفافية ، من خلال الإفصاح عن مايلي :	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T
٢٢	الإفصاح عن عدد الحسابات المصرفية مثل حسابات الايداع سواء كانت جارية أو اجلة مقسمة الي عدد ونسب مئوية لفئات المجتمع .	4.3368	.59449	71.10
٢٣	الإفصاح عن الحسابات المصرفية في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك	4.3684	.58442	72.85
٢٤	الإفصاح عن عدد حسابات الادخار مقسمة الي عدد ونسب مئوية لفئات المجتمع	4.2842	.69440	60.13
٢٥	الإفصاح عن حسابات الادخار في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك	4.3368	.62926	67.17
٢٦	الإفصاح عن عمليات التمويل الائتمان مقسمة عدد نسب مئوية لفئات المجتمع من مؤسسات او افراد .	4.2842	.59543	70.13
٢٧	الإفصاح عن عمليات التمويل والائتمان في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك	4.4211	.55695	77.37
٢٨	الإفصاح عن المدفوعات والتحويلات المالية مقسمة الي عدد ونسب مئوية لفئات المجتمع	4.4000	.55352	77.47
٢٩	الإفصاح عن المدفوعات والتحويلات في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك	4.3895	.58881	72.66
٣٠	الإفصاح عن خدمات التأمين مقسم الي عدد ونسب مئوية موزعة علي فئات المجتمع	4.3368	.64595	65.43
٣١	الإفصاح عن خدمات التأمين في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك	4.4842	.52315	83.54
٣٢	الإفصاح عن عدد فروع البنك والتوزيع الجغرافي لها لقياس مدي توسيع نطاق خدمات البنك ووصوله الي المناطق الريفية الفقيرة .	4.3158	.70353	59.79
٣٣	الإفصاح عن فروع البنك وتوزيعها جغرافيا مقارنة بالسنوات السابقة لقياس مدي انتشار الخدمات جغرافيا .	4.2632	.63932	64.99
٣٤	الإفصاح عن المشورة المالية من خلال تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة وتوفير خدمات استثمارية والاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل عنها	4.4316	.59524	72.56
	الاجمـــــــــــــــــالي	**4.357**	**0.6080**	

يتبين من الجدول السابق المتعلق بالفرض الثالث أن اجابات افراد العينة اعلاه علي فقرات المحور الثالث من الاستبيان كان المتوسط الحسابي لاجابات المشاركين تراوحت بين (٤,٢٦٣) اجمالي و (٤,٤٨٤) وبمتوسط حسابي اجمالي (٤,٣٥٧٩) وبانحرافات معيارية تراوحت بين (٠,٥٢٣) اجمالي و (٠,٧٠٣٥) واجمالي (٠,٦٠٨٠) ، لتوكد علي وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن سياسات الشمول داخل البنوك التجارية وبين تحقيق الشفافية للتقارير المالية داخل سوق المال .

جدول رقم (١٣)

اختبار T للمتوسط العام لاسئلة الفرض الاحصائي الثاني

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	مستوي المعنوية	قيمة T
4.357	0.6080	0.000	70.40323

ووفقاً لبيانات الجدول السابق يتضح ان قيمة T بلغت (٧٠,٤٠٣٢٣) بمستوي المعنوية (٠,٠٠) ، وهو اقل من (٠,٠٥) ، مما يدل علي أن اراء العينة في هذه الفقرة ايجابي ، أي أن أفراد العينة يؤيدون بأهمية الإفصاح عن الخدمات والمنتجات البنكية ونسب توزيعها لما له من اثر في تحقيق الشفافية للتقارير المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية ، مما يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص علي : " وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن الخدمات والمنتجات البنكية ونسب توزيعها ، وتحقيق شفافية التقارير المالية في سوق الأوراق المالية " .

القسم الخامس : نتائج وتوصيات البحث

٥/١ نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الي العديد من النتائج المتمثلة فيما يلي :

١- يساهم تطبيق سياسات الشمول المالي بالبنوك التجارية بالبيئة المصرية في تحقيق اهم اهداف التنمية المستدامة المتمثلة فيما يلي :

أ) الهدف الاول : القضاء علي الفقر في كل مكان بجميع أشكاله .

ب) الهدف الثاني : القضاع علي الجوع وتوفير الامن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة .

جـ) الهدف الثالث : ضمان تحقيق الصحة والرفاهية للجميع بمختلف الاعمار .

د) الهدف الرابع : ضمان تحقيق التعليم الجيد للجميع وتعزيز فرص التعليم مدي الحياة .

هـ) الهدف الخامس : تحقيق المساواة بين الجنسين وخلق فرص متساوية

٢- نظرا لاهمية تطبيق سياسات الشمول وانعكاسها الطردي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هناك أهمية من الإفصاح عن سياسات الشمول المالي المطبقة في كل بنك لتحقيق العديد من المزايا التي تحقق تحسين جودة المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية فيما يتعلق بالبنوك المدرجة بالبورصة المصرية .

٣- ان المدخل المقترح عن سياسات الشمول المالي المقدم في ضوء جانبي العرض والطلب للخدمات والمنتجات البنكية يساهم في تحقيق شفافية الإفصاح ومن ثم تعزيز مصداقية التقارير المالية .

٥ /٢ توصيات البحث

١- أن يتم الإفصاح عن النموذج المقترح في ضوء تقرير منفصل يرفق بجانب الايضاحات المتممة للتقارير المالية ويكون ملزما من جميع البنوك المدرجة في سوق الوراق المالي.

٢- ضرورة اصدار معيار محاسبي للشمول المالي ينظم الجوانب المحاسبية ويكون مؤشرا للافصاح عن الشمول المالي ، يكون ملزما من جميع البنوك المقيدة في سوق الاوراق المالية ومعتمد من المراجع الخارجي وتكون مكملا للايضاحات المتممة المرفقة مع التقارير المالية المنشورة .

مراجع البحث

أولا : المراجع باللغة العربية

اتحاد المصارف العربية (٢٠١٧) ، " الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي " ، ادارة الدراسات والبحوث.

بن رجب ، جلال الدين (٢٠١٨) ، " احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية " ، صندوق النقد العربي .

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

Akeem , Abimbola . et al . (2018), "Financial Inclusion as a Catalyst for Poverty Reduction in Nigeria ",International Journal of Scientific Research and Management (IJSRM), Volume06, Issue 06.

Braniff, Lauren, (2016), " Advancing Financial Inclusion to Improve Access to Education – achieving the sustainable Development Goals: the role of financial inclusion, CGAP.

El-Zoghbi, M. , (2016) , "Financial Inclusion Can Reduce Inequality - Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion " , CGAP.

Folorunsho M Ajide, (2014), "Financial inclusion and rural poverty reduction: Evidence from Nigeria ",School of Management and Business Studies, Lagos State Polytechnic,Ikorodu,Nigeria.

GSMA MMU State of the Industry Report 2014 , " SAMN CONFERENCE REPORT 2016

Grown ,C. , Hammond, A., (2016) , "Women's Financial Inclusion:A Down Payment on Achieving the SDGs - Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion ", CGAP

Habib , Z . et al (2017), " Non-financial disclosure and market-based firm performance: The initiation of financial inclusion " , journal of contemporary accounting & economic volume 13, issue 3.

Morgan , L., Churchill, C. (2016) , "How Financial Inclusion Can Boost a Nation's Health & Well-Being - Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion " , CGAP .

Petroleum, Marian Catalin Voica (2017) , "Financial Inclusion as toll for Sustainable development https://www.researchgate.net/publication/320710010

, Peter J. , David ,H., (2017) , " The Sustainable Development Goals And the Financial Services industry " , Athens Journal of Business & Economics - Volume 3 ،Issue 1 .

Louise, Do. and Morag, G. , (2010) ," The Health Benefits of Financial Inclusion: A Literature Review ",Report for NHS Greater Glasgow and Clyde.

World Bank (2015), Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion.
Washington,DC.http://data.worldbank.org/datacatalog/financial_inclusion

World Bank (2016), Global Financial Development Report 2015: Financial Inclusion.

Washington, DChttp://data.worldbank.org/datacatalog/financial_inclusion

World Bank (2017), Global Financial Development Report 2016: Financial Inclusion.
Washington,DC.http://data.worldbank.org/datacatalog/financial_inclusion

ملاحق البحث

١- الدراسة الميدانية :

السيد الأستاذ /

تحية طيبة وبعد ،

تقوم الباحثة بإعداد بحث علمي بعنوان

" أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية"

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة في البحث الذي ويهدف إلى اختبار وتحليل اثر تطبيق سياسات الشمول المالي التي تهدف الي تعميم الخدمات المالية ووصولها الي كافة شرائح المجتمع خاصة المهمشة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الحد من الفقر والقضاء علي الفقر وتحقيق الاستدامة الزراعية وتطوير الصحة والتعليم وتحقيق المساواة . كما تتناول الدراسة الميدانية قياس أهمية افصاح البنوك المقيدة في البورصة المصرية بسياسات الإفصاح عن الشمول المالي في ضوء النموذج المقترح بهذه الدراسة وقياس الاثر في تحقيق شفافية الإفصاح وتعزيز مصداقية التقارير المالية .

أرجو التكرم والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويد الباحثة بآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (صح) على الإجابة التي ترونها ملائمة . كما تأمل الباحثة أن تغني إجاباتكم وترفع من المستوى البحث العلمي لهذا البحث.

ويرجى العلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

مع خالص الشكر والتقدر لحسن تعاونكم

الباحثة

القسم الأول : معلومات العامة

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (صح) على الاجابة المختارة :

١- العمر :

- ☐ أقل من ٣٠ سنة
- ☐ من ٣٠ إلى ٤٠ سنة
- ☐ من ٤٠ إلى ٥٠
- ☐ أكثر من ٥٠ سنة

٢- المؤهل العلمي:

- ☐ بكالوريوس
- ☐ ماجستير

٣- التخصص العلمي:

- ☐ محاسبة
- ☐ غير ذلك يرجى التحديد.....

٤- المنصب الوظيفي :

- ☐محاسب مالي
- ☐ مراجع داخلي
- ☐ رئيس حسابات
- ☐مدير مالي

٥- الخبرة العملية :

- ☐ أقل من ٥ سنوات
- ☐من ٥ سنوات وأقل من ١٠
- ☐ من١٠ سنة فأكثر

القسم الثاني :

فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بتحليل اثر تطبيق سياسات الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية :

	المحور الأول : يؤدي تطبيق سياسات الشمول المالي الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الاتي:	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١	تساهم حسابات الادخار لجميع الشرائح وبالمناطق النائية يشجع علي الادخار ومواجهة الازمات					
٢	تساهم التكنولوجيا الرقمية في تحويل الاموال لمواجهة الصدمات المالية.					
٣	يساهم الائتمان للمزارعين من تحسين المحاصيل الزراعية وسد الاحتياجات المختلفة من الغذاء					
٤	تساهم خدمات التمويل لصغار المزارعين من تحقيق الاستثمار الزراعي					
٥	تساهم حسابات التوفير لمتوسطي ومحدودي الدخل في الادخار الذي يساعد علي توفير المال وقت الحاجة للانفاق علي العلاج اللازم .					
٦	تساهم خدمات الدفع والتحويل من الافراد أو من الحكومات ليتوفير العلاج المناسب .					
٧	تساهم خدمة التأمين الصحي في توفير الرعاية الصحية وقت الحاجة وبتكلفة قليلة .					
٨	تساهم التحويلات الرقمية بين الأهل والاصدقاء او من خلال حسابات التوفير في المساعدة في عملية دفع رسوم الرسوم المدرسية .					

٩	سهولة تحصيل المعلمين علي رواتبهم ، وتوفير في الوقت وإزالة أحد الحواجز تساهم في تحسين أداء المعلمين في الفصل الدراسي.					
١٠	ويمكن أن يؤدي تنفيذ نظام مدفوعات المرتبات الرقمية إلى تحسين السجلات الحكومية الخاصة بالمعلمين وتمهيد الطريق لتحسين تتبع الحضور والأداء والتوظيف .					
١١	يساهم امتلاك النساء للحسابات البنكية وتوفير الخدمات المالية في تعزيز اتاحة الفرص لهن وتحقيق المساواة بين الجنسين					
١٢	يساهم التوفير للنساء امكانية الحصول علي الخدمات المالية في التقليل من المعاملات النقدية					

المحور الثاني : يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية من خلال تحقيقة ما يلي :		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١٣	يساهم الإفصاح في تحفيز البنوك علي تطبيق سياسات الشمول المالي					
١٤	يساهم الإفصاح في تعزيز ثقافة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية بالمجتمع.					
١٥	يساهم الإفصاح في تحسين سمعة البنك وتعزيز مركزه التنافسي .					
١٦	يساهم الإفصاح في زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في التقارير المالية .					
١٧	يساهم الإفصاح في زيادة جودة المعلومات المحاسبية وانخفاض عدم تماثل المعلومات .					

١٨	يساهم الإفصاح في جذب المزيد من الاستثمارات مما ينعكس علي جودة الأرباح المحاسبية .					
١٩	يساهم الإفصاح في امداد المستثمرين بالمعلومات اللازمة وتحسين شفافية الإفصاح المحاسبي					
٢٠	يساهم الإفصاح في توفير معلومات مالية وغير مالية عن مدي تعميم الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع.					
٢١	يساهم الإفصاح في مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة وتقييم الاداء.					

المحور الثالث : يساهم الإفصاح عن الخدمات والمنتجات البنكية في تحقيق الشفافية ، من خلال الإفصاح عن مايلي:		**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
٢٢	الإفصاح عن عدد الحسابات المصرفية مثل حسابات الايداع سواء كانت جارية أواجلة مقسمة الي عدد ونسب مئوية لفئات المجتمع .					
٢٣	الإفصاح عن الحسابات المصرفية في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك					
٢٤	الإفصاح عن عدد حسابات الادخار مقسمة الي عدد ونسب مئوية لفئات المجتمع					
٢٥	الإفصاح عن حسابات الادخار في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك					

٢٦	الإفصاح عن عمليات التمويل الائتمان مقسمة عدد نسب مئوية لفئات المجتمع من مؤسسات او افراد .								
٢٧	الإفصاح عن عمليات التمويل والائتمان في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك								
٢٨	الإفصاح عن المدفوعات والتحويلات المالية مقسمة الي عدد ونسب مئوية لفئات المجتمع								
٢٩	الإفصاح عن المدفوعات والتحويلات في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك								
٣٠	الإفصاح عن خدمات التأمين مقسم الي عدد ونسب مئوية موزعة علي فئات المجتمع								
٣١	الإفصاح عن خدمات التأمين في صورة مقارنة بالسنوات السابقة للبنك								
٣٢	الإفصاح عن عدد فروع البنك والتوريع الجغرافي لها لقياس مدي توسيع نطاق خدمات البنك ووصوله الي المناطق الريفية الفقيرة .								
٣٣	الإفصاح عن فروع البنك وتوزيعها جغرافيا مقارنة بالسنوات السابقة لقياس مدي انتشار الخدمات جغرافيا .								
٣٤	الإفصاح عن المشورة المالية من خلال تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة وتوفير خدمات استثمارية والاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل عنها .								

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	95	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	95	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.788	34

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1	95	4.5053	.52336	.05370
Q2	95	4.2947	.59918	.06147
Q3	95	4.4632	.57999	.05951
Q4	95	4.3789	.62192	.06381
Q5	95	4.4211	.62873	.06451
Q6	95	4.4632	.59806	.06136
Q7	95	4.3158	.65661	.06737
Q8	95	4.3789	.63880	.06554
Q9	95	4.4211	.62873	.06451
Q10	95	4.3474	.63192	.06483
Q11	95	4.4632	.52208	.05356
Q12	95	4.3368	.62926	.06456

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q13	95	4.4000	.60845	.06243
Q14	95	4.3053	.68531	.07031
Q15	95	4.4947	.58115	.05962
Q16	95	4.1895	.64072	.06574
Q17	95	4.3263	.64317	.06599
Q18	95	4.4421	.59637	.06119
Q19	95	4.4421	.63104	.06474
Q20	95	4.3474	.59731	.06128
Q21	95	4.4000	.60845	.06243

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q22	95	4.3368	.59449	.06099
Q23	95	4.3684	.58442	.05996
Q24	95	4.2842	.69440	.07124
Q25	95	4.3368	.62926	.06456
Q26	95	4.2842	.59543	.06109
Q27	95	4.4211	.55695	.05714
Q28	95	4.4000	.55352	.05679
Q29	95	4.3895	.58881	.06041
Q30	95	4.3368	.64595	.06627
Q31	95	4.4842	.52315	.05367
Q32	95	4.3158	.70353	.07218
Q33	95	4.2632	.63932	.06559
Q34	95	4.4316	.59524	.06107

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Q1	83.903	94	.000	4.50526	4.3986	4.6119
Q2	69.862	94	.000	4.29474	4.1727	4.4168
Q3	75.003	94	.000	4.46316	4.3450	4.5813
Q4	68.627	94	.000	4.37895	4.2523	4.5056
Q5	68.537	94	.000	4.42105	4.2930	4.5491
Q6	72.738	94	.000	4.46316	4.3413	4.5850
Q7	64.064	94	.000	4.31579	4.1820	4.4495
Q8	66.814	94	.000	4.37895	4.2488	4.5091
Q9	68.537	94	.000	4.42105	4.2930	4.5491
Q10	67.054	94	.000	4.34737	4.2186	4.4761
Q11	83.324	94	.000	4.46316	4.3568	4.5695
Q12	67.175	94	.000	4.33684	4.2087	4.4650

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Q13	70.484	94	.000	4.40000	4.2761	4.5239
Q14	61.231	94	.000	4.30526	4.1657	4.4449
Q15	75.383	94	.000	4.49474	4.3764	4.6131
Q16	63.731	94	.000	4.18947	4.0590	4.3200
Q17	65.563	94	.000	4.32632	4.1953	4.4573
Q18	72.600	94	.000	4.44211	4.3206	4.5636
Q19	68.611	94	.000	4.44211	4.3136	4.5707
Q20	70.940	94	.000	4.34737	4.2257	4.4690
Q21	70.484	94	.000	4.40000	4.2761	4.5239

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Q22	71.104	94	.000	4.33684	4.2157	4.4579
Q23	72.855	94	.000	4.36842	4.2494	4.4875
Q24	60.134	94	.000	4.28421	4.1428	4.4257
Q25	67.175	94	.000	4.33684	4.2087	4.4650
Q26	70.130	94	.000	4.28421	4.1629	4.4055
Q27	77.370	94	.000	4.42105	4.3076	4.5345
Q28	77.479	94	.000	4.40000	4.2872	4.5128
Q29	72.661	94	.000	4.38947	4.2695	4.5094
Q30	65.439	94	.000	4.33684	4.2053	4.4684
Q31	83.545	94	.000	4.48421	4.3776	4.5908
Q32	59.791	94	.000	4.31579	4.1725	4.4591
Q33	64.994	94	.000	4.26316	4.1329	4.3934
Q34	72.565	94	.000	4.43158	4.3103	4.5528